

تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية الملخصة لشركة القاهرة للأدوية
والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

السادة / مساهمي شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية

راجعنا القوائم المالية لشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة وذلك طبقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ، وحسبما هو وارد بتقريرنا رقم (٧١٧) المؤرخ في ٢٠٢٢/٩/٢٢ فقد أبدينا رأيا غير متحفظ بأن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة تعبر بوضوح وعدالة في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق في جميع جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أبدينا رأيا غير متحفظ عليها .
ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتقريرنا عليها .

تحريرا في : ٢٠٢٢/٩/٢٢

مراقبو الحسابات

مدير عام



"محاسب / حسام سعيد محمد"

مراقب حسابات



"محاسبة / هايدى سعيد عبد الحى"

وكيل الوزارة

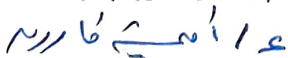
نائب أول مدير الإدارة


"محاسب / عماد الدين محمد سويلم"

يعتمد...

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة



"محاسب / أشرف محمد عبد الفتاح"



تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية لشركة القاهرة للأدوية
والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية "شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ.

ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت

ع

بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة القاهرة للأبوية والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ "شركة مساهمة مصرية" وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير إلى:

- تضمنت الأصول الثابتة نحو ٤٢١٩٠ جنيه قيمة سيارة (رقم ١٩٧ ق و ب ماركة بيدفورد موديل ١٩٩٠) مسروقة منذ ٢٠٢٠/٨ كانت الشركة مؤمنة عليها ضمن وثيقة التأمين بنحو ٧٢ ألف جنيه، ونتيجة عدم قيام المسؤولين بالشركة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بمخاطبة شركة التأمين للحصول على القيمة التأمينية لم تحصل الشركة عنها حتى تاريخه.
- تضمنت المشروعات تحت التنفيذ نحو ٥٩.٢٣٦ مليون جنيه قيمة بعض المشروعات المتوقفة منذ ٢٠١٧ ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخ الفحص، تتمثل في (ما تم صرفه على قسم البركسيمول - قسم الكسوة السكرية - أعمال إنذار الحريق بفرع الشباب - قسم الساشيت - ٨٠% من ماكينة الباركوود - نظم التحكم على مشروع تبريد التناكات).
- تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو ١.٢١٢ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه على مشروع تطوير محطة الكهرباء الجديدة، والذي تم استلام المحول الخاص بها في ٢٠١٩/٢/١٠ ولم يتم تركيبه حتى تاريخه، وتم استلام الأعمال الخارجية في ٢٠٢٠/٢، ويستلزم اتمام الأعمال تغيير جميع المغذيات الرئيسية وبالتالي تغيير جميع المحولات القديمة تفادياً لعدم حدوث أعطال طارئة وحفاظاً على استمرارية الشركة، وهو الأمر الذي لم يتم حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة تنفيذ المشروع في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار.
- تضمنت المشروعات تحت التنفيذ نحو ١٠٠.٤٠٣ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه على مشروع ERP "التحول الرقمي" من (بنية تحتية - وأقسام مسددة للشركة القابضة لشركات ميكروست والشركة القابضة للصناعات المعدنية وشركة ديجي تك) منذ ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ولم يتم الانتهاء من المشروع حتى تاريخه رغم توقع بدأ التطبيق التجريبي للمشروع في يوليو ٢٠٢٢ وهو الأمر الذي لم يتم.
- بلغت قيمة الأصول حق انتفاع (أصول عقود إيجارية) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٨.٣٥٧ مليون جنيه (تم تقييمها بالقيمة الحالية طبقاً لمعيار المحاسبة (٤٩) عقود التأجير، ودون الإفصاح بالإيضاحات المتممة للشركة) في حين أن ما سوف تتكبده الشركة خلال فترة التأجير نحو ٨١.٠٩٤ مليون جنيه تتمثل معظمها بقيمة عقد الإيجار المؤرخ في ٢٠٢٢/٢/٢٨ الخاص بمساحة الأرض المقام عليها مبانٍ تصلح كمخازن والواقعة داخل مركز شباب الساحل بمدة التعاقد ١٠ سنوات، وقد تبين بشأنه ما يلي:

* آلت ملكية المباني المنشأة على الأرض المملوكة لمركز شباب الساحل والتي تم بنائها بمعرفة الشركة بموجب التعاقد

- المبرم في ١/١/١٩٩٠. ولم يتم مراعاة ذلك عند الاتفاق على القيمة الاجارية طبقا للتعاقد الجديد في ٢/٢٠٢٢.
- * وفقا للتعاقد تلتزم الشركة بعمل بوليصة تأمين ضد السطو والحريق باسم مركز شباب الساحل لحين انتهاء التعاقد الأمر الذي سوف يحمل الشركة قيمة تأمينية سنوية.
- * تبين عدم وجود دراسة كافية من جانب الشركة لعرض البدائل الاستثمارية لاقتناء مخازن بدل من الايجار في ظل ضخامة مبلغ الايجار المدفوع عن العشر سنوات، ومدة عقد الإيجار وأهمية وجود فروع بيعية ومخازن نوعية (تعبئة وتغليف - خامات - زجاج).
- تضمن مخزون الانتاج التام نحو ٢.٢٨٥ مليون جنية تتمثل في قيمة (أصناف قاربت صلاحيتها على الانتهاء وأصناف بطينة الحركة ورواكد) كونت الشركة عنها مخصص بكامل القيمة.
- تضمن المخزون السلعي نحو ٢.٣ مليون جنية تتمثل في (نحو ١.٤ مليون جنية قيمة أصناف راكدة، ونحو ٨٨٣ ألف جنية قيمة خامات قاربت صلاحيتها على الانتهاء) كونت الشركة عنها مخصص بكامل القيمة.
- تضمن مخزون الخامات في ٣٠/٦/٢٠٢٢ نحو ٢٤ مليون جنية قيمة خامات تم جردها بمخزن استقبال الشباب (خامات تحت الفحص) ولم يتم الانتهاء من عمل محاضر الاستلام والفحص والإضافة لها.
- تضمن حساب العملاء نحو ٩.٥٩٦ مليون جنية أرصدة مدينة متوقفة مكون عنها مخصص بكامل القيمة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل تلك المديونيات.
- بلغت قيمة خصومات السداد النقدي لعملاء السداد النقدي (شركة الأهرامات فارما - وشركة أجياد فارما - وجمعية صيادلة الدقهلية) خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ الممنوحة بدون وجه حق نحو ٦ مليون جنية تمثل (خصومات تم منحها لهم على الرغم من عدم التزامهم بالسداد النقدي في المواعيد المتفق عليها بالعقود المبرمة معهم)، ومنحهم فترات ائتمان تصل إلى ٥ شهور، ودون حصول الشركة على أية ضمانات تحفظ حقوقها. بالإضافة إلى عدم عمل المطابقات المالية اللازمة مع هؤلاء العملاء على أرصدهم في ٣٠/٦/٢٠٢٢ البالغة نحو ١٢٢.٠٨٢ مليون جنية (نحو ٤٨.٣٥٥ مليون جنية للعميل أجياد فارما، ونحو ٤٥.١٦٠ مليون جنية للعميل الأهرامات فارما، ونحو ٢٨.٥٦٦ مليون جنية للعميل جمعية صيادلة الدقهلية) دون سداد مسحوبات السداد البالغة نحو ٤.١٧٨ مليون جنية تخص (شهور ٢ و ٣ و ٤/٢٠٢٢).
- وجود مديونيات حال ميعاد استحقاقها في ٣٠/٦/٢٠٢٢ ولم يتم سدادها بنحو ٨.٧٠٥ مليون جنية (فواتير مفتوحة خاصة بعملاء التصدير) بدون أية ضمانات.
- ظهر حساب الشركة القابضة للأدوية بحساب الأرصدة المدينة مدين بنحو ١٧.٦ مليون جنية، ولم يتم عمل مطابقة مالية معه في ٣٠/٦/٢٠٢٢، ومازال الرصيد يتضمن نحو ٦.٢٣٥ مليون جنية تمثل الفائدة المستحقة على رصيد الشركة طرفها حتى ٣٠/٦/٢٠٢٠ وقد أظهرت آخر مطابقة تمت في ٢١/٩/٢٠٢٠ عن عدم إدراج الشركة القابضة تلك الفائدة لصالح الشركة.
- تضمنت الأرصدة المدينة مبلغ ٤٨٧٤٧ جنية قيمة الفاتورة رقم ٢٦٠ والمفقودة من فرع أسيوط، ولم يتم استلامها من قبل العميل ابن سينا، والموضوع محل تحقيق من الشئون القانونية بالشركة.

ع

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ٢١ مليون جنيه منه نحو ١٩.٢ مليون جنيه مخصص مكون عن (ضريبة الدخل - ضريبة كسب العمل) ولم يتم تدعيمه في ضوء مطالبات مصلحة الضرائب عن السنوات محل الفحص البالغة نحو ٢٥٨.٨١٢ مليون جنيه عن تلك الضرائب، وكذا الالتزامات المحتملة عن السنوات التي لم يتم فحصها.
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١.٢٢٣ مليون جنيه بعد تخفيضه بنحو ١.٨٨٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بدون أية دراسة، ولم يوضح بيان الشئون القانونية بالشركة احتمالات المكسب والخسارة للقضايا المرفوعة على الشركة من الغير أو أية قيم مالية لها - وكذا القضايا العمالية، للحكم على مدى كفاية المخصص المكون.
- تضمن حساب الأرصدة المدينة رصيد بنحو ٥١٢.٨ ألف جنيه باسم السيدة/ إيمان حماد والخاص بتسجيل مستحضرات الشركة لدى هيئة الدواء المصرية، وقد تبين عدم قيام السيدة المذكورة بتقديم أصول إيصالات الدفع المؤيدة أو صور كربونية مختومة بختم الجهة لتلك الايصالات، وقيامها بتكرار تسوية مبلغ (١٠ آلاف جنيه)، وقد تم تشكيل لجنة بقرار السيد الدكتور/ العضو المنتدب التنفيذي رقم ٩٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٣ لمراجعة أعمال السلف المؤقتة المنصرفة لها وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/١/١ وحتى ٢٠٢٢/١/٣١، ولم نواف بنتيجة أعمالها حتى تاريخه، وتم تحويل الموضوع إلى الشئون القانونية ٢٠٢٢/٩، وقد سبق ابلاغ الشركة بها بتقريرنا المستندى المبلغ لها خلال العام المالي، الأمر الذي يدل على الضعف والقصور الشديد في إجراءات الرقابة والضبط الداخلى بالشركة، وعدم اتخاذها أية إجراءات فعالة لتلافيها.
- بمراجعة مبيعات (تصنيع المستحضرات) لشركة (أبوت) لوحظ تدنى الربحية المحققة منها، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في تعديل أسعار التصنيع لتلك الشركة بما يعود بالنفع على الشركة، وذلك على النحو الآتى:
* بلغت قيمة المبيعات (ايرادات النشاط) نحو ٤٧٣.٦٢٨ مليون جنيه بنسبة ٤٢.٧% من صافى المبيعات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠. فى حين بلغ مجمل الربح نحو ١٠.٨٢٥ مليون جنيه بنسبة ٢.٣% من مجمل الربح البالغ نحو ٣٢٥.٢٠١ مليون جنيه. وبلغ صافى الربح نحو ٦.٤٢٠ مليون جنيه.
- * حققت مبيعات بعض المستحضرات الخاصة بها خسارة بنحو ٧.٠٢٣ مليون جنيه خلال العام المالي وفقا للبيان المعد بمعرفة الشركة، ولم يتم تحميله بتلك الخسارة أو الحصول على التعويض عنها حيث أن اتفاق الشركة معه لا ينص على ذلك.
- تضمنت تكلفة الانتاج (التكلفة الصناعية) نحو ٦.٢٩٢ مليون جنيه تتمثل فى (نحو ٣.٣٣٩ مليون جنيه تكلفة الطاقات الغير المستغلة للأقسام الإنتاجية - ونحو ٢.٧٤٤ مليون جنيه قيمة المستحضرات المنتهية الصلاحية وقيمة الفاقد الغير طبيعى فى الانتاج - ونحو ٢٠٩ ألف جنيه قيمة اهلاك الآلات التى تعمل).
- عدم تحقيق الخطة الانتاجية والبيعية على مستوى مستحضرات الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ لنسبة وصلت إلى ١٠٠%. يتصل بما سبق تبين عدم تنفيذ الخطة الانتاجية الخاصة بشركة أبوت لنسبة وصلت إلى ٧٧%.

٢٤

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف نوصي بتطويره، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقه مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ٢٠٢٢/٩/٢٢

مراقبو الحسابات

مدير عام



”محاسب/ حسام سعيد محمد“

مراقب حسابات



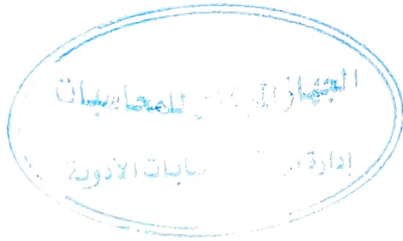
”محاسبة/ هايدى سعيد عبد الحى“

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة




”محاسب / عماد الدين محمد سويلم“



يعتمد،،،

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة



”محاسب/ أشرف محمد عبد الفتاح“